

# المملكة المغربية مؤسسة وسيط المملكة

## نشرة إخبارية

العدد 16

يناير - مارس 2016

### حدث بارز

#### مشاركة وسيط المملكة والنائب الأول لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين في اجتماع مكتب الجمعية

شارك الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة والنائب الأول لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين في اجتماع مكتب هذه الجمعية، المنعقد بباريس يوم 25 مارس 2016، وقد تضمن جدول أعماله، برنامج عمل الجمعية في الفترة ما بين 2016 و2018 بما فيها أنشطة جمعية التواصل ولجنة حقوق الطفل التابعتين لها. كما ناقش أعضاء المكتب المحاور المقترحة للدورتين المزمع عقدهما خلال هذه السنة لفائدة مساعدي أعضاء الجمعية، وكذا الإجراءات الخاصة بتحسين القاعدة الخاصة بفقهاء الوساطة، عبر إدخال الممارسات الجيدة لبعض المؤسسات العضوة في الجمعية.



#### الفهرس

3	أهملة
6	تظالموا
9	التعاون الدولي

#### أجندة

الأسبوع الثاني من يوليوز 2016:  
ندوة مع فعاليات المجتمع المدني  
بجهتي الدار البيضاء - سطات  
وطنجة-تطوان- الحسيمة، حول  
موضوع: "الحق في الولوج إلى  
المعلومات"

#### منسقة النشرة:

السيدة فاطمة كريش

#### هيئة الإعداد:

السيدة فاطمة كريش

السيدة كوثر السقاط

#### معالجة النصوص:

السيدة إيمان مفراح

#### البريد الإلكتروني:

contact@mediateur.ma

### نتائج اجتماع مكتب جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين

اتخذ أعضاء مكتب جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين في اجتماعهم المنعقد بباريس يوم 25 مارس 2016، مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتفعيل برنامج عمل اللجن الموضوعاتية التابعة لها ومن بينها ما يلي:

#### أنشطة لجنة التواصل

- تحسين الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية مع تخصيص حيز للمقالات الصحفية الدولية؛
- إعداد بطاقات عملية تتضمن نصائح وتوجيهات في مجال التواصل؛
- التعريف بالوسطاء والأمبودسمان Portrait.

تعتبر مؤسسة وسيط المملكة عضوا فاعلا في هذه اللجنة بحكم إشرافها على تنظيم الدورات التكوينية لفائدة مساعدي أعضاء الجمعية.

#### أنشطة لجنة حقوق الطفل

- تقوية قدرات المؤسسات أعضاء الجمعية في مجال حقوق الطفل؛
- توعية المؤسسات أعضاء الجمعية بحقوق الطفل عبر استعمال مختلف التقنيات البصرية التي أنتجتها الجمعية؛
- تنظيم تظاهرات في الموضوع بمناسبة اليوم العالمي للطفل؛
- إحداث فريق عمل حول الأطفال المهاجرين.

وعلاقة بموضوع لجنة حقوق الطفل، ستنظم مؤسسة المدافع عن الحقوق بفرنسا بتعاون مع مجلس أوروبا والشبكة الأوروبية للأمبودسمان الطفل، ندوة حول "الطفل، أوروبا، مستعجل: حماية ومستقبل الأطفال المهاجرين: تحدي بالنسبة لأوروبا"، وذلك يوم 28 يونيو 2016 بباريس.

## حقوق الإنسان

شاركت المؤسسة في مجموعة من الأنشطة التي تدخل في إطار متابعة بلادنا لتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالحقوق الفتوية والموضوعاتية، من بينها:

**09 يناير 2016:** المشاركة في المائدة المستديرة الجهوية الثالثة حول "الحماية القانونية للأطفال في نزاع مع القانون"، منظمة من طرف عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة.

**25 فبراير 2016:** المشاركة في ورشة بشأن تعزيز الحماية القانونية لحقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، منظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

**17 مارس 2016:** المشاركة في ندوة صحفية حول ملاءمة مشروع قانون 103.03 المتعلق بالعنف ضد النساء، المنظم من طرف الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف.

**25 مارس 2016:** المشاركة في الاجتماع الخاص بإعداد التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل (DIDH).

## ندوات موضوعاتية شاركت فيها المؤسسة

**09 و 10 يناير 2016:** المشاركة في المناظرة الوطنية الأولى للحركة الأمازيغية تحت شعار "من أجل إنصاف فعلي وعادل للأمازيغية"

**21 يناير 2016:** المشاركة في ندوة تحت عنوان "دور أجهزة الرقابة في تدعيم الحكامة ومحاربة الرشوة"، منظمة من طرف ترانسبارانسي المغرب.

**02 فبراير 2016:** المشاركة في ندوة حول "الحكامة الجيدة لقطاع الأمن، نشاط عمومي شرعي وفعال" منظم من طرف المدرسة الوطنية للإدارة.

**25 فبراير 2016:** مشاركة المؤسسة في أشغال الدورة 59 العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

**04 مارس 2016:** المشاركة في ندوة من أجل إعمال جيد للمشاركة المواطنة على المستوى المحلي، منظمة من طرف ترانسبارانسي المغرب.

**04 مارس 2016:** حضور مؤسسة وسيط المملكة في لقاء للجمعية المغربية لنساء المغرب ADFM.

**10 مارس 2016:** حضور مؤسسة وسيط المملكة في ندوة حول "تشغيل السجناء آلية أساسية لتهيئتهم للإدماج".

## الزيارات

خلال الفترة المتراوحة بين يناير ومارس 2016، استقبل وسيط المملكة مجموعة من الشخصيات والوفود، كما عقد جلسات عمل للتعريف بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وقد شكلت هذه الزيارات مناسبة لتبادل الرأي حول الممارسات الجيدة لكل مؤسسة، ودراسة آفاق التعاون المستقبلي:

**06 يناير 2016:** استقبال تلاميذ مؤسسة المعارف الخصوصية بالمحمدية.



**09 فبراير 2016:** عقد وسيط المملكة جلسة عمل مع سفير هولندا.



**17 مارس 2016:** استقبال الكاتب العام لأمнести أنترناسيونال.



**28 مارس 2016:** دورة تكوينية حول "المنازعات الجبائية" تم تأطيرها من طرف الأستاذ عبد الفتاح بلخال، أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بالسويس.



**29 مارس 2016:** دورة تكوينية حول "المساطر الإدارية" تم تأطيرها من طرف الأستاذ محمد ينحيا، مستشار لدى وسيط المملكة.



## التكوين الداعم

ألقى الأستاذ إدريس بلماحي، مستشار لدى وسيط المملكة، محاضرات حول مؤسسة وسيط المملكة ودورها في تخليق المرفق العمومي:

**02 فبراير 2016:** بالدرسة الملكية بعين حرودة؛

**16 فبراير 2016:** بمدرسة تكوين الأطر للقوات المساعدة بينسليمان؛

**18 فبراير 2016:** بالمعهد الملكي للشرطة بالقيظرة.

## التكوين

في إطار تنفيذ برنامج التكوين المستمر الذي أعدته المؤسسة من أجل الرفع من قدرات العاملين بها، تم تنظيم الدورات التكوينية التالية:

**25 يناير 2016:** حصة إخبارية حول "الاستعراض الدوري الشامل" تم تأطيرها من طرف الأستاذة نجية غرويوط، رئيسة وحدة العلاقات مع المؤسسات والهيئات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والسيدة كوثر السقاط مكلفة بالدراسات بشعبة التواصل والتعاون والتكوين.



**03 مارس 2016:** دورة تكوينية حول "المنازعات الإدارية" تم تأطيرها من طرف الأستاذ عبد المحافظ أدمينو، أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بالسويس.



## زيارة عمل لبعض المؤسسات المماثلة ببروكسيل



### المؤسسات التي تم الالتقاء بها خلال الزيارة:

- المركز المابين فيديرالي لتكافؤ الفرص؛
- الوسيط الفيدرالي ببلجيكا؛
- وسيط جهة والونيا وفيديرالية والوني-بروكسيل.

قام وفد عن مؤسسة وسيط المملكة بزيارة عمل إلى بعض المؤسسات ذات الأهداف المماثلة ببروكسيل، برئاسة السيد محمد ليديدي، الكاتب العام للمؤسسة، وذلك يومي 27 و28 يناير 2016.

وتدخل هذه الزيارة في إطار مشروع "تقوية النزاهة في القطاع العام بالمغرب" الذي يتم تفعيله بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويهدف إلى تقوية القدرات المؤسساتية وتحسين فعالية وسيط مؤسسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في مجال الحكامة، وتخليق المرفق العمومي، وفقا لمقتضيات الدستور الجديد، وتعزيز الشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، وكذا دعم الشفافية وإشراك المواطنين من خلال إحداث بوابة وطنية للنزاهة.

وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل الرؤى والممارسات الجيدة مع مسؤولي هذه المؤسسات حول مواضيع تتعلق بالوساطة وحقوق الإنسان بما في ذلك طرق العمل، وآليات التدخل، والعلاقات بالإدارات العمومية وبمختلف الفاعلين، وعلى رأسهم المجتمع المدني، وكذا أدوار هذه المؤسسات في إطار الحكومة المنفتحة.



### الممارسات الجيدة التي تم تسجيلها من خلال الزيارة

- عرض الشكايات الشائكة في اجتماعات تعقد بالإدارات المعنية، وتشكل هذه الاجتماعات فرصة أيضا للتعريف بالمؤسسة لدى الإدارات (تجربة وسيط والوني)؛
- استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في الرد على الشكايات والتواصل مع المواطنين مع الحرص على التقليل من استعمال الورق؛
- إعطاء الأهمية أكثر لجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والحرص على تحسينها وفق مؤشرات تم تضمينها في استمارة لرضى المواطنين عن خدمات المؤسسة "l'enquête de satisfaction"؛
- التوفر على دليل حسن سير الإدارة الذي يحدد مبادئ الإدارة الجيدة، ويعتبر مرجعا للقيام بالمهام الموكولة للمؤسسة من جهة، وأداة لتقييم جودة خدمات الإدارة من جهة أخرى، والنهوض بالمرفق العمومي، وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين؛
- الاستثمار في المعلومات المستنتجة من الشكايات وتصريفها إلى مواد للتواصل والايخار وجعلها سهلة الولوج والاستعمال من طرف المستعملين؛
- الحرص على الاحتفاظ بعلامة الجودة ISO التي تسمح بتصريف القضايا بالسرعة المطلوبة وبالتقييم والتتبع.

### مشاركة مؤسسة وسيط المملكة في الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب

على هامش المعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي انعقدت دورته الـ 22 في الفترة ما بين 11 و 21 فبراير 2016، نظمت مؤسسة وسيط المملكة رواقا تواصليا مع زوار المعرض حيث قامت بتنظيم مجموعة من العروض أطرها مسؤولو وأطر المؤسسة . وفي هذا الصدد، ألقى النقيب عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة يوم السبت 13 فبراير 2016 عرضا حول موضوع "مؤسسة وسيط المملكة: الاختصاصات والإنجازات".

وتطرق النقيب بنزاكور في هذا العرض إلى أهم اختصاصات ومهام وهيكل المؤسسة المحددة بموجب الظهير المحدث لها الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 وكذا نظامها الداخلي الصادر بتاريخ 26 مارس 2012.

كما تناول حصيلة منجزات المؤسسة سواء على الصعيد الوطني من خلال معالجة الشكايات والتوصيات الصادرة عن المؤسسة، أو على الصعيد الدولي من خلال علاقات التعاون والشراكة التي نسجتها مع مجموعة من المؤسسات المثيلة في عدد من البلدان الصديقة أو عبر حضورها القوي والوازن في عدد من الهيئات والجمعيات الدولية والإقليمية المعنية بالوساطة والأمبودسمان.

وفي اليوم الموالي، قدمت كل من السيدة هدى آيت زدان رئيسة وحدة تنمية التواصل والتكوين والترجمة والمنشورات، والسيد سعيد رشيق، إطار بشعبة الدراسات والتحليل والتتبع عرضا حول موضوع "قراءة في التقرير السنوي برسم 2014".

وفي يوم الاثنين 15 فبراير 2016، تطرق السيد كمال خزالي، إطار بشعبة الدراسات والتحليل والتتبع إلى موضوع "التمثيلات الجهوية لمؤسسة وسيط المملكة".

أما العرض الرابع، الذي قدم يوم الأربعاء 17 فبراير 2016 حول موضوع "المقررات والتوصيات الصادرة عن وسيط المملكة، فقد تناولته كل من السيدة نجوى أشركي رئيسة وحدة تحليل وتتبع الشكايات والسيدة حسناء عدنانة رئيسة وحدة الدراسات والتقارير.

فيما قدم العرض الخامس والأخير السيدة فاطمة كريش رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين تطرقت فيه لموضوع "علاقة المؤسسة بالفاعلين على الصعيد الوطني والدولي".

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم عرض للكاريكاتير بهدف شرح مفهوم الوساطة المؤسساتية بشكل مبسط من خلال رسوم متحركة تحاول تقريب المتلقي من استيعاب دور المؤسسة، المتجلي على الخصوص، في تعزيز التواصل وتقريب وجهات النظر بين الإدارة والمواطن. واستهدفت هذه العروض التي كانت تقدم بشكل يومي، على الخصوص، فئة الأطفال وشريحة الصم والبكم.

وقد تميز رواق المؤسسة لهذه السنة باستقباله للعديد من الزوار من مختلف الشرائح، تلاميذ وطلبة وكذا فعاليات المجتمع المدني.

### الانفتاح على المحيط الجامعي



في إطار تفعيل اتفاقية التعاون والشراكة التي أبرمتها مؤسسة وسيط المملكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالسويسي الرباط، نظم الطرفان لقاء توصليا لفائدة أساتذة وأطر الماستر، يوم 15 مارس 2016 بالكلية.

خلال هذا اللقاء، قدم الأستاذ عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة، مداخلة حول الوساطة المؤسساتية، أبرز من خلالها التطور التاريخي الذي عرفته الوساطة، مستعرضا الفلسفة التي تقوم عليها وخصائصها وطرق تدخلها.

وقد أثارت هذه المداخلة تساؤلات الحاضرين واستفسارات حول علاقتها بالقضاء ومدى فعالية تدخلاتها سيما التوصيات التي يصدرها وسيط المملكة.

### حصيلة عمل برنامج التعاون بين مؤسسة وسيط المملكة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



ساهم برنامج التعاون بين كل من مؤسسة وسيط المملكة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إعداد تصور حول مشروع البوابة الوطنية للنزاهة وإطلاق سلسلة من المشاورات مع فعاليات المجتمع المدني بجهتي الدار البيضاء-سطات وطنجة تطوان-الحسيمة، قصد تدارس سبل التعاون بين الأطراف الثلاثة.

وبعد تنظيم عدة اجتماعات بين المؤسستين وكذا مجموعة من اللقاءات مع الجمعيات غير الحكومية بالجهتين، تم تتويج هذا المسار بتنظيم ندوة وطنية حول موضوع "التعاون المؤسساتي في خدمة الحكامة الجيدة والمشاركة المواطنة" وذلك يوم 16 مارس 2016 بالرباط.

تميزت هذه الندوة بتقديم حصيلة التعاون بين المؤسسة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من جهة، وكذا تصور حول مشروع البوابة الوطنية للنزاهة، والتي تهدف إلى خلق آلية للتواصل والتفاعل مع المواطنين في مجال النزاهة وكذا تقييهم من مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومة المعنية، وتعريفهم بمختلف الآليات والقوانين المتعلقة بمحاربة الرشوة والممارسات الجيدة في مجال النزاهة والحكامة، إضافة إلى تلقي شكايات المواطنين في الموضوع.

ومن جهة أخرى تم تقديم مشروع برنامج التعاون مع الجمعيات بالجهتين المذكورتين، والذي تم وضعه بناء على نتائج اللقاءات التي نظمت في الموضوع.

### فقرات من كلمة وسيط المملكة في هذه الندوة حول تخليق المرفق العمومي

"إن تخليق المرفق العام، بمفهومه الواسع، لا ينحصر في تطبيق الفساد بمختلف تجلياته، بل يمتد إلى تجفيف منابع كل الممارسات المعيبة، لإقامة علاقات ارتباط بين الإدارة والمواطنين، ويعتبر هذا المسعى هدفا أساسيا، ويحتل موقعا متميزا في صلب الأوراش الإصلاحية الكبرى لبلادنا.

والتخليق، بما يحمله من معايير الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، يعد أساسيا ضمن مقومات دولة الحق والمؤسسات، التي لا يكفي فيها مجرد تبني القواعد القانونية، بل لا بد من نهجها لمنظومة يلمس ويعاين فيها المرتفق التطبيق الفعلي لقيم الإدارة المواطنة، الجديرة بتعزيز ثقته في إدارته، بالشكل الذي يكرس مصداقيتها، وتتأتى فيها ممارسة الحريات، وتضمن فيها الحقوق. إنها مسؤولية يشترك فيها الكل، بما في ذلك الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون والسياسيون والمجتمع المدني، دون إغفال مسؤولية المواطن كحلقة وصل بين هذه المكونات".

لقد استمرت قضايا عدم تنفيذ الأحكام الإدارية في احتلال المراتب الأولى ضمن تصنيف الشكايات التي تتوصل بها مؤسسة وسيط المملكة، وهو ما دفع بوسيط المملكة إلى إيلاءها الأهمية اللازمة، وهذا ما يتضح من خلال قواعد أربع توصيات حول هذه الظاهرة تطرق إليها الأستاذ الحسن سيمو في مداخلته المقدمة في الندوة المنظمة بتعاون مع كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية السويسي - الرباط يوم 11 ماي 2016 .

### القاعدة الأولى:

تنفيذ الأحكام القضائية هو مناط جدوى اللجوء إلى القضاء، إذ لا معنى لحكم لا نفاذ له، وهذا ما كرسه الدستور في فصله 126، عندما أكد على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع. يضاف إلى هذا أن الإدارة هي الأجدر بالمبادرة والإسراع إلى تنفيذ الأحكام، لتجسيد السواسية أمام القانون، وبلورة سموه، والإبقاء على مصداقيتها وحرصها على المشروعية.

### القاعدة الثانية:

لقد أثار الانتباه، بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2015 في مادته الثامنة، ما تقدمت به الحكومة في موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة من مقترح الجزم بعدم خضوع أموال الدولة للحجز التنفيذي، وقد قرن ذلك بالإشارة إلى وجوب التنفيذ داخل أجل الشهرين. وبقدر ما استحسننت المؤسسة حث المشرع على التنفيذ داخل هذا الأجل، بقدر ما استغربت لموقف منع الحجز، والحال أن مشروع قانون المسطرة المدنية، الذي أفرد بابا خاصا للتنفيذ على الدولة، أتى بمقتضيات متقدمة، وانتهى في المادة 589 من الصيغة الأولى إلى إمكانية الحجز على أموال الدولة ما لم تترتب عنه عرقلة السير العادي للمرفق العمومي. وفي هذا الاتجاه، أكدت المؤسسة أن المشروع الذي أتى في أجواء يشتكي الكل فيها من تعثر تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة، لا يمكن أن يقع فيه تمرير المادة المذكورة ضمن ما يسمى بأحصنة الميزانية. وبهذا الشكل، وفي خلاف مع توجهات العمل القضائي، وانتظارات الحقوقيين وتشكيات المواطنين من مواقف الإدارة بخصوص التنفيذ. وفي هذا الإطار، طالبت المؤسسة من السيد رئيس الحكومة بسحب الجزء المتعلق بعدم إمكانية الحجز على أموال الدولة في مشروع قانون المالية، وقد تم ذلك بالفعل.

### القاعدة الثالثة:

إعراض المجلس البلدي لمدينة جرسيف عن التنفيذ، أمر لا يمكن التسليم به، ولا يجدر بالإدارة المحكوم عليها، بعد صيرورة المقرر القضائي قابلا للتنفيذ؛ كان عليها، وخصوصا بعد الفترة الطويلة التي استغرقها النزاع، المتعلق باعتداء مادي على عقار، أن تبادر إلى بلورة ما تكرسه المبادئ الدستورية من سمو القانون، ولأسيما الفصل 126 من الدستور الذي ينص على أنه "يجب على الجميع احترام الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء...!" من الواجب أن تسعى سلطة الوصاية إلى اتخاذ كل ما يفرضه الموقف من إجراءات يخولها إياها القانون، لإجبار المجلس البلدي على التنفيذ، بما في ذلك ربط كل مصادقة على ميزانية هذا المجلس بجذولة المبلغ المحكوم به، وإن اقتضى الأمر تطبيق قاعدة الحلول استنادا إلى ما تنص عليه مقتضيات المادتين 42 و43 من القانون المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية.

### القاعدة الرابعة:

اعتراض مجلس جهة الرباط سلا زمر زعير، عن التنفيذ أمر لا يمكن التسليم به. ولا يجدر بالإدارة المحكوم عليها أن تنتزع بأسباب غير مقبولة قانونا؛ إن القول بعدم كفاية الاعتماد المخصص لتغطية المبلغ المحكوم به، لا يمكن مجارته، لأن في التشريع المنظم للمالية العامة أو التنظيم المالي للجماعات الترابية ما يسمح إما بتحويل الاعتمادات أو إضافتها، فضلا عن أنه كان من اللازم على المسؤول المكلف بإعداد الميزانية أن يعمل بالنسبة للميزانية الموالية لتاريخ الاستحقاق، على تقييد اعتمادات لتسديد المبالغ المحكوم بها؛ على سلطة الوصاية، وقبل المصادقة على ميزانية المجلس، أن تتأكد من تخصيص اعتمادات لمواجهة تسديد المستحقات، باعتبارها نفقة إجبارية، وأن تربط مصادقتها على ميزانية المجلس بتخصيص اعتمادات لمواجهة التنفيذ.



### بداية تعاون وشراكة مع الأمبودسمان الوطني الهولندي

في إطار انفتاح مؤسسة وسيط المملكة على محيطها الخارجي، ومن أجل عقد وتدعيم علاقات التعاون والشراكة مع نظيراتها في العالم، قامت المؤسسة بدعوة الأمبودسمان الهولندي، السيد رينبير فان زودفن (Van Zutphen Reinier)، يوم 24 يونيو 2015، للقيام بزيارة عمل لمقر المؤسسة. وتعد زيارة الأمبودسمان الهولندي، الأولى من نوعها لمؤسسة وسيط المملكة، رفقة سفير بلده بالمغرب، السيد رونالد جيرار رون ستريك (Ronald Gerard Ron Strikke)، فرصة للتعرف عن قرب على تجربة المؤسسة بحلتها الجديدة والوقوف على انشغالاتها الكبرى. وقد كانت كذلك، مناسبة قدم خلالها، السيد وسيط المملكة، النقيب عبد العزيز بنزاكور، أهم ما تم القيام به على المستوى الدولي، وعلاقات التعاون التي تم تسجيلها على الصعيدين الأممي والجهوي. وفي هذا السياق، أعرب الجانبان عن إرادتهما في خلق وتوسيع مجال التعاون بين مؤسستيهما، بما يتيح تبادل التجارب والخبرات، وتقوية القدرات، وبما يمكن من مساعدة مواطنيهما لتسوية المشاكل لدى إدارة كل من البلدين.

وكتتويج لما تم الاتفاق عليه بالعاصمة الرباط، قام السيد وسيط المملكة، أيام 23 و24 و25 فبراير 2016، بزيارة نظيره بالأراضي المنخفضة، بلاهاي، لعقد جلستي عمل. انصبت الأولى على مناقشة:

- ✓ العنصر الثقافي في الوساطة؛
- ✓ العلاقات مع وسائل الإعلام؛
- ✓ الشفافية والمساءلة.

فيما ركزت الجلسة الثانية على آفاق التعاون وبحث المواضيع التي من شأنها تعزيز هذه الشراكة. وقد توج هذا المسار بالتوقيع، على مذكرة تفاهم بين المؤسستين يوم 24 فبراير 2016، تحدد مجالات التعاون. حيث نصت المادة الثانية من المذكرة على إمكانية "تبادل الشكايات والتظلمات المقدمة من طرف أشخاص ذاتيين أو معنويين بالبلدين، والذين يعتبرون أن الإدارة، وبمناسبة قضايا تخصهم، لم تتصرف طبقاً لما تقتضيه رسالة المرفق العمومي التي يجب أن تؤمنها، وكذا أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا قرارات أو تصرفات صادرة عن إدارة أحد البلدين، والتي تعتبر مخالفة لضوابط سيادة القانون وللمبادئ الإنصاف. ولهذه الغاية، تعمل المؤسستان على تقديم خدماتهما، والقيام بكل المساعي الممكنة".

وموازة مع ذلك، أسست المذكرة لعدد من الأنشطة التي سيتم تنظيمها خلال هذه السنة، والتي تصب في مجال التعاون وتدعيم دور مؤسسات الوساطة، منها:

1. تنظيم أنشطة للتكوين والتأطير، وزيارات من أجل الدراسة والاطلاع وتبادل المعلومات؛
  2. التشاور من أجل تنسيق ودعم عمل ومواقف المؤسستين داخل الهيئات الدولية.
- وعلاوة على ذلك، تلتزم كل من المؤسستين بتمكين الأخرى من الاستفادة مما لها من علاقات التعاون مع الهيئات الوطنية والدولية؛
3. إعداد برامج ومشاريع ذات الاهتمام المشترك في مجال اختصاصاتهما، والعمل على تنفيذها؛
  4. تبادل التجارب، والوثائق، والإصدارات بين المؤسستين.
- وسيوصل الطرفان الاتصالات لإحداث لجنة مشتركة من أجل تتبع وتقييم برنامج العمل الذي سيحدد مستقبلاً، بشأن كل محور من محاور التعاون.

يمكنكم الاطلاع على تقارير وإصدارات حول موضوع الحكامة في خزانة المؤسسة



- ✓ الجهوية الموسعة ومستلزمات الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة؛ مارس 2010
- ✓ الحكامة الجيدة: بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011
- ✓ أهمية المقاربة القطاعية في الوقاية من الفساد ومكافحته؛ أكتوبر 2011
- ✓ مؤسسة الوسيط وإشكالية إرساء الحكامة الإدارية: دراسة نظرية-مقارنة-وتطبيقية / محمد اليملاحي الشاعر؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية لطنجة 2012
- ✓ الحكامة الترابية وتدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مشروع الجهوية المتقدمة / عبد العزيز أشرقي-2014.

و صدر أخيرا للباحث حسن طارق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة الحسن الثاني بمدينة سطات كتاب حول "هيات الحكامة في الدستور، السياق والبنيات والوظائف".